

موقف مجلس حقوق الانسان من الانتهاكات الإسرائيلية في غزة

م. بدرية صالح عبدالله

قسم السياسيات العامة

تعززت مواقف الامم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية حين قرر مجلس حقوق الانسان تأسيس بعثة الامم المتحدة لتقصي الحقائق بشان النزاع في غزة وذلك ٢٠٠٩/٩/٣، وأسند لها مهمة التحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني والتي ارتكبت في أي وقت في سياق العمليات العسكرية التي جرى القيام بها في غزة أثناء الفترة بين ٢٠٠٨/١٢/٧ و ٢٠٠٩/١/١٨ وهي لجنة التي عرفت لاحقا به (لجنة غولدستون) وهي نسبة الى رئيسها القاضي (ريتشارد غولدستون) الذي شغل منصب قاضي في المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا، وقاطعت اسرائيل اللجنة منذ البداية بينما رحبت بها الحكومة الفلسطينية المقالة في غزة. وتعاونت معها حركة حماس. ونشرت اللجنة تقريرها في ٢٠٠٩/٩/١ وحمل اسم حالة حقوق الانسان في فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى، وحين وصل عدد القتلى الى(١٤٤٤) معظمهم من المدنيين. وبالمقابل بين التقرير ان عدد القتلى المدنيين في اسرائيل لم يتجاوز الثلاثة، واشار التقرير الى الانتهاك الصريح لمبدأ التمييز بين الاعيان المدنية والاهداف العسكرية من الجانب الاسرائيلي وذلك من خلال الهجمات غير المبررة على المباني الحكومية الفلسطينية وعلى المساجد والسجون والبيوت المدنية، اذ تشير الاحصائيات الى ما يقارب به (٣٥٥) منزلا بشكل كامل(١٠).

وبين التقرير ارتكاب اسرائيل لجريمة خطيرة تتمثل في قصف مباني الامم المتحدة (الانروا) بالأسلحة الثقيلة والفسفورية وهو ما يشكل انتهاكا لقواعد القانون الدولي والانساني والعرفي، وقيام القوات الاسرائيلية بهجمات عشوائية وبقصف متعمد على المدنيين.

ومن المعلوم ان القانون الدولي الانساني حظر الهجمات العشوائية وكذلك الامر بالنسبة للهجمات المتعمدة على المدنيين وقدم التقرير مجموعة من التوصيات كان من اهمها اجراء تحقيق في الجانب الاسرائيلي

⁽۱) تقرير بعثة الامم المتحدة لتقصي الحقائق في نزاع غزة وعلى الموقع التالي: www.wikipedia.org



والفلسطيني في انتهاكات القانون الدولي والانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان وبشكل خاص حول تعويضات الضحايا والتحقيق من استخدام أسلحة محرمة في القانون^(۲). وأجمعت الامم المتحدة على لسان بان كي مون على ضرورة التوافق واعادة التوحد حول السلطة والعدوان على غزة.

ويتمثل قرار المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة المعروفة اليونسكو والصادر في ويتمثل قرار المؤتمر العام فلسطين عضوا كامل العضوية في المنظمة، نصرا كبيرا للقضية الفلسطينية بتصويت (١٠٧) دولة لصالح انضمامها ورفض (١٤) وامتناع (٥٦) دولة عن التصويت (٢٤)، وعن اعضاء مجلس الامن: صوتت فرنسا الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمانيا ضد منح الفلسطينيين العضوية الكاملة، في حين صوتت روسيا والصين والبرازيل والهند وجنوب افريقيا لصالحها، وصوتت فرنسا لصالح انضمام فلسطين لمنظمة اليونسكو، فيما امتنعت بريطانيا عن التصويت (٣).

وهذا القرار يعني ان المجتمع الدولي بدأ باتخاذ خطوات جادة باتجاه التعامل مع فلسطين كدولة ذو كيان وطني وسياسي للشعب الفلسطيني، وهذا ما يرفضه الاسرائيليون ويحاولون تعطيله منذ اتفاق اوسلو للسلام في العام ١٩٩٣.

وقد أكد الامين العام للامم المتحدة بان كي مون في رسالته بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني: ان اقامة دولة فلسطينية تعيش بسلام الى جانب دولة اسرائيلية تنعم بالامن امر طال انتظاره وقد اصبحت الحاجة الى حل هذا الصراع اكثر الحاحا في ظل التحولات التاريخية التي تحدث الآن في ارجاء المنطقة. ولا شك ان الامين العام للامم المتحدة يعني حقيقة الاحداث الاخيرة التي يشهدها العالم العربي فيما عرف به (الربيع العربي) وان المنطقة التي تشهد اضطرابات وموجات واحتجاجات وثورات وعدم استقرار تؤكد على ان القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع، وان حلها هو السبيل الوحيد لضمان الاستقرار في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

⁽٢) صادق جابر علي، اعادة اعمار غزة بين الحاجات الانسانية والتوقعات السياسية، نشرة مركز الدراسات الفلسطينية، الندوة العلمية الفصلية الاولى، شهر نيسان ٢٠٠٩، ص ٣٠.

⁽ 7) وليد حسن محمد، تداعيات حصول فلسطين على عضوية اليونسكو، نشرة مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد ، العدد (7)، كانون الأول 7 1، ص 7 1.